

المصطلح العربي: منهجية وتطويرا ونشرا

الدكتور عبدالمجيد نصير

عضو مجمع للغة العربية الأردني

عميد الدراسات العليا

جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

مقدمة

عندما نتحدث عن تطوير منهجية المصطلح العربي فنحن نفرض الأمور التالية:

أ- وجود هذه المنهجية وجودا واضحا متفقاً عليه بين أصحاب العلاقة.

ب- هذه المنهجية تشمل المصطلحات العربية في المعارف المختلفة من علمية وإنسانية بالمعاني الواسعة لذلك.

ج- إنه قد آن الأوان لمراجعة الموجود وتقويمه من أجل تطويره.

د- وجود حاجة ماسة لهذه المراجعة التقويمية.

هـ- إن القائمين على هذه المراجعة التقويمية لهم سلطة رسمية أو معنوية أو أدبية تجعل من جهدهم شيئاً نافعا.

المنهجية: شمولاً ووجوداً

لا يختلف أهل العلم، هذه الأيام، ونحن نستورد المعارف والعلوم والإنتاج الإنساني بأشكاله المختلفة: مكتوباً أو مسموعاً أو مشاهداً وبأنواعه المختلفة، إننا بحاجة إلى أن تكون منهجية المصطلح شاملة لكل المعارف

الإنسانية. ونؤكد ذلك، لأن الذي يتبادر إلى الذهن، في أغلب الأحيان، هو المصطلح العلمي فقط، وهذا غير صحيح

والسؤال التالي هو: هل عندنا منهجية لوضع المصطلح العربي؟ والجواب هو بالنفي، إن كنا نريد منهجية متفقاً عليها في أنحاء العالم العربي عند أهل الاختصاص. فالمجامع العربية اللغوية لم تتفق على منهجية واحدة وهذا يكفي للدلالة. أضف إلى ذلك أننا لو تصفحنا مقدمات معاجم المصطلحات المنشورة، لوجدنا اختلافاً في المنهجية عند واضعيها أو القائمين عليها، بل، إنني أجزم أن المجمع اللغوي نفسه قد لا يلتزم بمنهجية واضحة لأعضائه، إن كنت أقيس بما أعلم.

لذلك، فالتحدي الأول في تقديري هو وجود هذه المنهجية. من يضعها؟ ومن عنده سلطة الالتزام بها في حالة وضعها؟ لأنه، من الواضح، أنه لا فائدة من وضع منهجية لا تطبق. لاجواب لدي لهذا التحدي، لأن الانقسام النكد في عالمنا له شقان مرعبان: أولهما هو هذه التجزئة الإقليمية التي تتعمق في نفوسنا وحياتنا ومجتمعاتنا وثقافتنا يوماً بعد يوم. الثاني هو هذا الانقسام بين من يملك القرار ومن يدركه. فمما دام صاحب القرار بعيداً

جدا عن صاحب الإدراك، فإن حكمة صاحب الإدراك وعمله وجهوده تضيع وتصير كالهباء المتثور.

وهذا مما لا يحفزني، شخصيا، على المشاركة في هذه الندوات، لأنها تصير، كما يقال، حوار طرشان، أو منبر خطابة وبلاغة، أو اعتذار إلى التاريخ! وكفى الله المؤمنين القتال!

هذا هو التحدي الأول عندي. وهو إلزام العرب بمنهجية يتفق عليها في هذه الندوة أو غيرها، إلزاما لا يسمح بتجاوزها. ألا نفعل ذلك فلا فائدة من بذل الجهود.

المشكلات

قد يمكن حصر مشكلات منهجية المصطلح وجودا وتطورا في الأمور التالية:

1- لغوية: فلكل لغة خصائصها البنيوية. وبما أننا ننقل عن اللغات الأخرى وبخاصة الأوروبية والإنجليزية بشكل خاص، فنحن نواجه مشكلة في بنية اللغة العربية، يجب أن تجدها الجامع اللغوية وأقسام اللغة العربية والمختصون والمهتمون حلولاً مناسبة.

2- بشرية: وأقصد بذلك واضعي المنهجية والمتعاملين معها والمستفيدين من نتائجها. وهؤلاء أنواع:

أ- الأكاديميون: أي أساتذة الجامعات العربية، بشكل عام، وهم يعيدون عن القضية لأنهم يختارون التدريس باللغة الإنجليزية أو الفرنسية.

ب- الإعلاميون: وهؤلاء يتعاملون مع مادة آنية

عليهم أن يترجموها بشكل أو بآخر. وهم يجتهدون في ظروف صعبة.

ج- المترجمون والمؤلفون: ومشكلة هؤلاء مثل مشكلة الإعلاميين إلا أنهم لا يعانون مثلهم من ضغط العمل وضيق الوقت.

لذلك، فالمشكلة هي عند الأكاديميين ذات شقين:

أ- عدم وجود رغبة في استعمال اللغة العربية لغة علمية للكتابة والبحث والنشر والمحادثة، لأسباب كثيرة.

ب- عدم وجود القدرة على استعمال اللغة العربية لغة علمية.

وفي تقديري أن كل مشكلة لها حلول مناسبة قريبة المنال.

3- تشريعية سياسية: إذ لا يوجد لدينا، في كثير من الدول العربية، القرار السياسي باعتماد اللغة العربية وحدها لغة علمية على المستوى الجامعي للكتابة والبحث والنشر والمحادثة مع ما يستلزم ذلك من رصد أموال، وتشجيع مادي ومعنوي، وإيجاد السبل المختلفة لتحقيق ذلك.

التطوير والتقويم

على أي حال، هذه الندوة للتطوير منعقدة. ولا ريب في أننا سنسمع فيها كلاما كثيرا، لا أريد أن أحكم عليه أو أصفه. لكن أستخلص منه أن الذي يريد أن يطور شيئا ما فإنه ينطلق من شيء موجود. وأنا لا أدعي عدم وجود منهجيات، بل أعرف وجود عدد منها في الجامع وعند الأفراد. ولذلك أرى أن الذي يجب

أن نعمله بأناة إلى أحل مسمى هو للممة هذه المنهجيات، وصياغة منهجية شاملة موحدة(بالفتح والكسر) يدعى إلى مناقشتها وإقرارها في ندوة لاحقة. ويكون الأمر التالي لذلك هو الضغط على أصحاب القرار لاعتماد هذه المنهجية فقط من قبل مستعمليها جميعا. ثم يأتي بعد ذلك توفير المستلزمات الضرورية

لإنجاح تطبيق هذه المنهجية سواء أكانت مادية أو معنوية.

وأخيرا، لا أدعي أن ما كتبت أعلاه هو الحكمة البالغة ومنتهى ما نريد. فهذا اجتهاد من رجل اشتغل بالعلم الجامعي منذ خمسة وثلاثين عاما، يعاني كل المعاناة من هذا الذي يعيشه. وإلى الله المشتكى، وبه المستعان، ولا حول ولا قوة إلا به.

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الأستاذ سعد غراب في ذمة الله

بوفاة المغفور له الأستاذ سعد غراب الذي كان يشغل منصب المدير العام المساعد لقطاع الثقافة بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ورئيس المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة)، فقدت الأوساط الثقافية العربية أحد أبنائها المخلصين النشيطين.

وبهذه المناسبة الأليمة تقدم هيئة تحرير مجلة (اللسان العربي) خالص عزائها إلى المنظمة والمجمع وأسرة الفقيد والوسط الثقافي العربي راجية من العلي القدير أن يتغمده برحمته الواسعة وأن يلهم ذوي الصبر والسلوان.

"إنا لله وإنا إليه راجعون".